مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

آراء في البرنامج الوزاري لعام 2022

عماد الشيخ داود

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2022

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

آراء في البرنامج الوزاري لعام 2022

عماد الشيخ داود *

I. مدخل:

انطلاقاً من مقدمة البرنامج الوزاري المستندة إلى أحكام المادة (76-رابعاً) من دستور جمهورية العراق المتضمنة تأكيد تشكيل حكومة ائتلافية وَفْقاً لمبدأ الشراكة الوطنية (الذي درجت عليه كل سابقاتها)[1*]؛ بغية تنفيذ خطة واقعية لإصلاح العديد من القطاعات، وإرساء الحكم الرشيد ضمن رؤية وطنية تحقِّق الاستدامة في العيش الكريم للعراقيين، وتكون حكومة السيد السوداني قد ألزمت نفسها بتطبيق كل ما نص عليه الهدف 16[2]، والهدف 17[3] من خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (2015-2030 SDGs) وكل الاتفاقات الدولية المتممة لها التي صادقت عليها جمهورية العراق، لا سيَّما أنَّ من أولويات البرنامج الوزاري في صفحته الثانية هو محاكاة الأهداف في أعلاه؛ التي تقتضي اتخاذ جملة من الإجراءات المستندة على المنهج العلمي في الرسم السليم، والتنفيذ الصحيح لدورة السياسات العامة؛ ووَفْقاً لما تبنته المدارس المتخصصة بالعلم المذكور، والنجاحات التي رافقت عديداً من التجارب الدولية السابقة في هذا المضمار التي تساعد إلى حدٍّ كبير في اتباع المسالك الرصينة؛ لنقل البرنامج الوزاري؛ ليكون برنامجاً حكومياً ناجعاً.

ومع الإشارات الأولى إلى فترة التكليف وإعداد البرنامج الوزاري والشروع في نقل متضمناته لتكون في حيز التنفيذ، تضع هذه الورقة بعض الآراء المرتكزة على أساليب البحث في علم السياسات العامة كمساهمة متواضعة تحت مظلة التشاركية والمسؤولية التضامنية في تحقيق الأهداف

1*.حكومة علاوي المؤقتة
حكومة الجعفري الانتقالية
حكومة المالكي الأولى 2006
الحكومة المالكي الثانية 2010
حكومة العبادي 2014
حكومة عبدالمهدي 2018
حكومة الكاظمي 2020

2. التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد؛ لتحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة لجميع على جميع المستويات.

3.تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

* باحث.

التي نصَّ عليها المنهاج المذكور في صفحته الثانية قائلاً: «العمل على إرساء الأمن والاستقرار، وإنفاذ القانون، وتعزيز هيبة الدولة، وتلبية مطالب الشعب بشكل عام».

II. الآراء:

1. يكمن أول الآراء في أهمية تعزيز خطط تنفيذ المنهاج برؤى أكاديمية، وأصحاب القدرات المهنية من موظفي الدولة والمتقاعدين، والوزراء السابقين، فضلاً عن خبرات القطاع الخاص، والمجتمع المدني، وحكماء المجتمعات المحلية الذين يمتلكون الخزين الكافي من المعلومات؛ من اجل انتظامهم في منتدى تطوعي لا رسمي؛ يمكن أن يُطْلَقَ عليه (منتدى المنهاج الوزاري التطوعي)؛ لرفد المساعي الحكومية لترصين المعلومات، والإحصاءات المفصلة ذات الأهمية القصوى في تحليل (مشكلات دورة السياسات العامة ورسم الخطط السليمة)؛ عن طريق اختيار البديل الأفضل من الحلول، ودفعه إلى التنفيذ المقاس في كل مرحلة من مراحله بالاستناد إلى تلك المعلومات، كما يكون المنتدى المذكور ظهيراً تشاركياً للحكومة في متابعة تقارير التشكيلات الحكومية، وقضاياها المالية، وإعداد مشاريع القوانين التي تنوي دفعها إلى السلطة التشريعية.

وطبقاً للتجربة الأكاديمية الدولية في إنشاء المنتديات موضوعة البحث اعلاه[4] ، يضم المنتدى في أروقته فريقاً تحليلياً للبرامج الحكومية **(محللو سياسات عامة)** بقدرات عالية تعكف على عكس الخلاصات التي تسفر عنها طاولات المنتدى المستديرة للحوار الى اليات عملانية في تنفيذ البرنامج الوزاري وفقا للمرتسم الاتي:

4.Harvard Ministerial Leadership Program

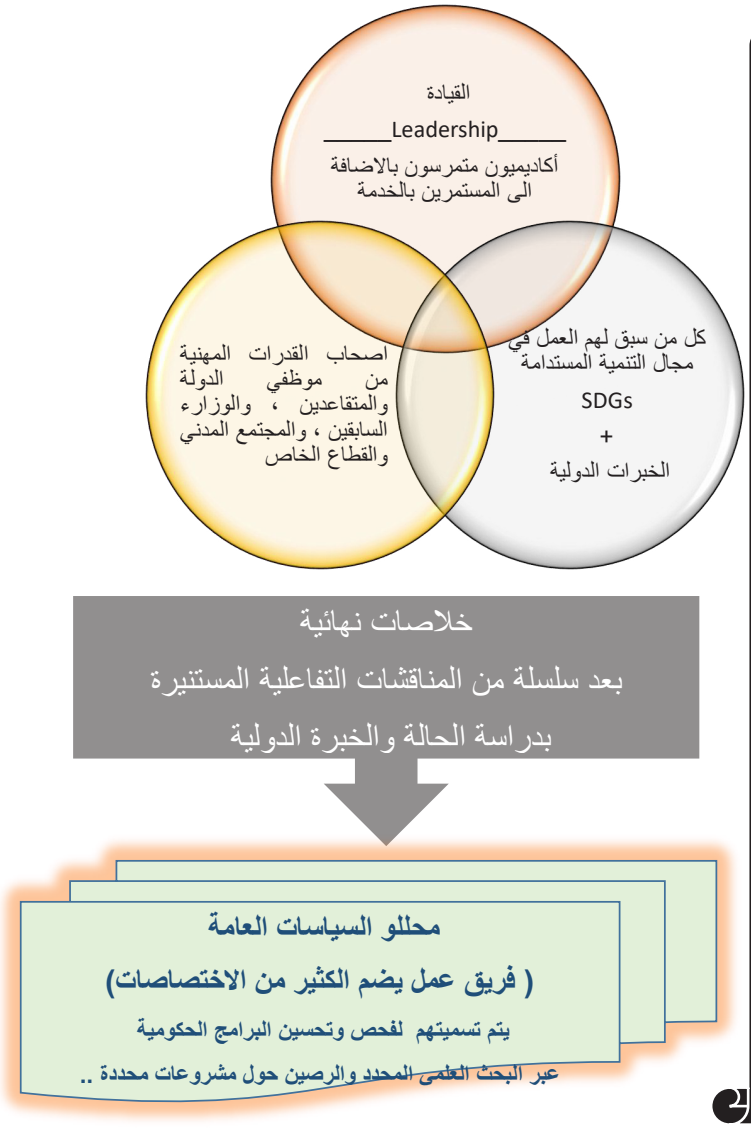

المنتدى

ليس تمرينا اكاديميا بل هو ساحة للتفاعل المعرفي من اجل تحقيق الاهداف الاتية:

1. بناء القدرات في القيادة التحويلية والاستراتيجية السياسية
2. أولويات التنمية وخيارات الاستثمار.
3. زيادة فعالية الموازنة وكفاءة النظام لتحسين نتائج التنمية الانسانية .
4. التعاون لتعزيز التقدم الاقتصادي المستدام.
5. التنظيم والادارة الفاعلة لتنفيذ السياسات وضمان التنسيق وتوازن العمل بين القطاعات.

2. أمَّا ثاني الآراء فيتعلق بأولويات الحكومة التي تضمنها البرنامج الوزاري، وهي تحاكي أهداف التنمية المستدامة 2015-2030 أو ما يعرف بـ(SDGs) في بنودها الأربعة الأخيرة.

وجاء بندها الأول لبيان التزام الحكومة بمصادقة العراق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام 2000 والبروتوكولات الملحقة بها بالقانون رقم 20 في 2 / 5/

2007 [5] ، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2003 بالقانون رقم (35) في 12/8 /2007 [6] ، وكل الالتزامات الأخرى المترتبة على عاتق الحكومة جراء المصادقة على الاتفاقات الصادرة عن مؤتمرات وزراء الداخلية والعدل العرب؛ ممَّا يقتضي التوقف علمياً على عبارتها ومناقشتها بروية؛ لأنَّ مسارات المكافحة تتطلب جهوداً واسعة وخطة بعيدة المدى قابلة للقياس على نحو دقيق، **يؤشِّر** تبدل الحالة من (**شديدة الفساد**) إلى (**تامة النزاهة**) تأخذ مدة زمنية تتجاوز عمر الحكومة المحدد دستورياً، ممَّا يجعل استخدام عبارة (**التخفيف من الآثار السلبية للفساد**) أفضل بكثير، وأقرب للواقع من حيث الصياغة اللغوية الدالة على نتائج الجهد المبذول في مدة زمنية محددة؛ ويمكن للجمهور أن يتلمس آثارها في عديد من مفاصل الدولة. يزاد على ذلك أنَّ حصر آليات الحد من الظاهرة في (**صورة الفساد الإداري والمالي**) فقط، ستبقي تلك الجهود محدودة الحيز، ولا تسهم في التخفيف المنشود مهما حشدت القوى، وأخلصت النيات؛ لأنَّ الفساد يتضمن كماً هائلاً من الصور يمكن إجمالها طبقاً للاتفاقيات الدولية في أربع صور رئيسة تتفرع منها عديد من الصور الفرعية التي لم تأتِ الإشارة في البرنامج الوزاري إلى ثلاث منها هي: (الصورة الأولى، والثانية، والرابعة) **وركَّز على جزء من الصورة الثالثة فقط كما موضَّح في المرتسم في أدناه:**

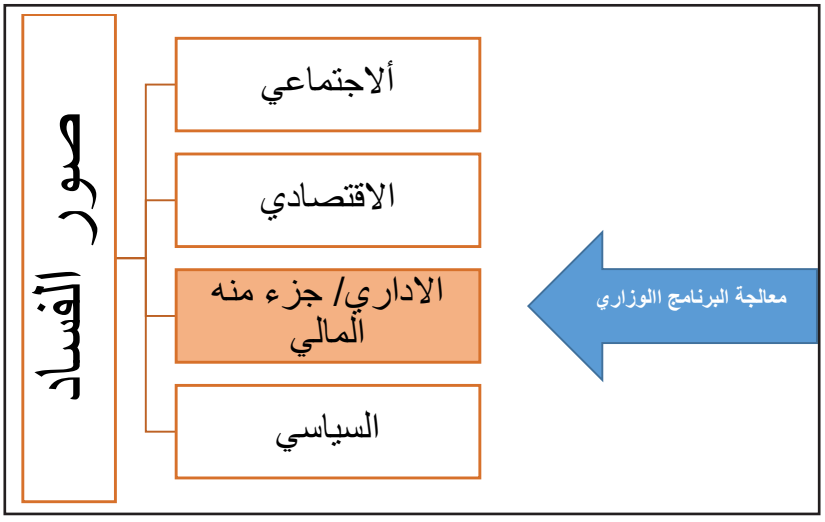

5.http://wiki.dorar-aliraq.net/iraqilaws/law/20900.html

6.http://wiki.dorar-aliraq.net/iraqilaws/law/20902.html

ما يجعل مسرب الحد من الفساد ضمن البرنامج الوزاري معبداً في مضمار واحد، ومتغاضياً عن تعبيد مسارب أخرى؛ طبقاً للرؤية العلمية والفنية التي حددتها الاتفاقات الدولية موضوعة البحث في أعلاه بكليتها، وكذلك الإستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد[7]؛ لأنَّ الفصل بين متضمناتها (أي: الصور) لا يفضي إطلاقاً إلى كفاية مساعي الحد من الفساد واستئصال شأفته لحاجة تلك المساعي إلى أن تكون على هيئة (حزمة واحدة شاملة للصور الأربع في أعلاه) هذا من ناحية، ولعدم اتساق ما ورد ضمن أولويات البرنامج الوزاري مع خطة التنمية المستدامة (SDGs 2015–2030) من ناحية أخرى، لا سيَّما حين **نص التقرير التطوعي لحال التنمية المستدامة في العراق 2021 ضمن صفحته (66) عن الآثار الخطيرة للفساد على كل القطاعات التنموية (الخاصة والعامة)، ممَّا يقتضي الاهتمام بكل صور الفساد في أعلاه من دون استثناء؛ لأنَّ الخلل في إحدى القطاعات يؤثِّر على القطاعات الأخرى؛** وَفْق ما قالت به الدراسات العلمية الدولية في إعداد ركائز نظام النزاهة الوطني، ووَفْقاً للمرتسم الاتي:

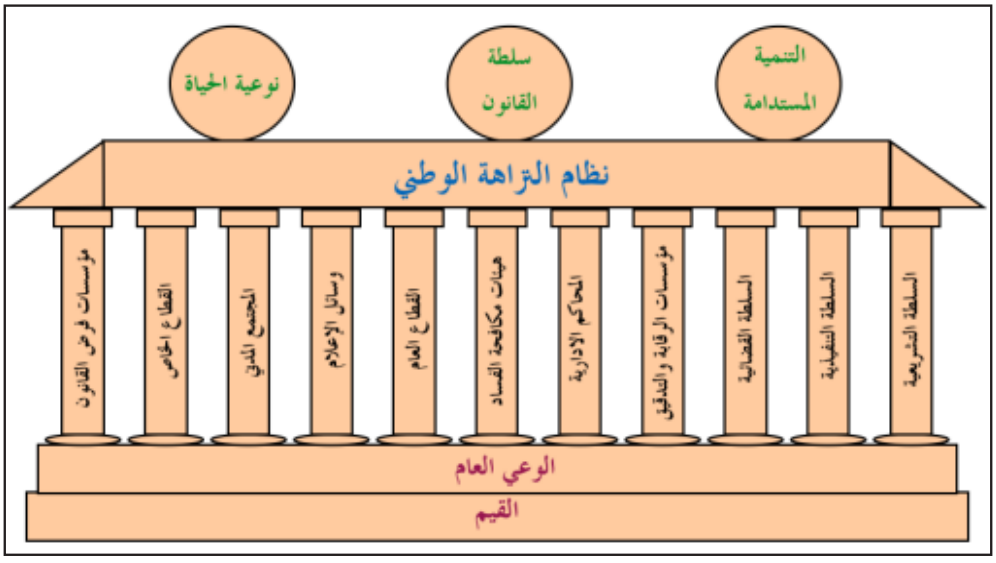

تجدر الإشارة إلى أنَّ فصل موضوع **الجريمة المنظمة** عن **موضوع الفساد** في البرنامج الوزاري والمرور على قضاياها سريعاً كما ورد في المادة (3 – محاور المنهاج) (الفقرة ثانياً –البند 5) و(الفقرة 18 – البندان 3 و4) لا يخدم جهود مكافحة الفساد؛ لأنَّ الجريمة والفساد صنوان سلبيان لا يمكن

7.https://nazaha.iq/pdf_up/6479/Str002021.pdf

مكافحة إحداهما إلا باتخاذ الإجراءات نفسها التي تُؤخذ لمكافحة إحداهما.

من منظار آخر وللمحافظة على معالجة موضوع الفساد على هيئة حزمة واحدة تؤشر الورقة إلى المادة في أعلاه نفسها (الفقرة –سابعاً) الملاحظات الآتية:

- جرت الإشارة في البند (1) من الفقرة موضوعة البحث إلى دعم الهيئات الرقابية وتفعيلها للقيام بواجباتها وَفْقاً **للقوانين النافذة** التي تحتاج إلى جهود لتفعيلها بعد أن تركت نصوصها رهينة صفحات الوقائع العراقية التي نشرتها، والتزامات كبيرة للارتقاء بعملها، لا سيَّما قانون حماية الشهود رقم (58) لسنة 2017 [8]، وتعليمات تسهيل تنفيذه رقم (1) لسنة 2019 [9] التي تحتاج إلى آليات غير تقليدية لتنفيذها لحماية ما بات يعرف:(**بنافخ الصفارة –Whis tle–blower**)[10]*

طبقاً لرؤية (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة، 2008) المتضمنة مجموعة من السياسات الموضحة في المرتسم في أدناه[11]:

8.https://tinyurl.com/2hen32nk

9.https://www.moj.gov.iq/upload/pdf/4539.pdf

10.* وهو من يقوم بالكشف عن ((مخالفة القانون، وسوء الإدارة بكل صورها، وهدر الأموال، وإساءة استخدام السلطة، والأخطار على الصحة والسلامة العامة)) ويعتقد أنَّه يمتلك الأدلة على فضحها على نحو مقبول وغير كيدي.

11.https://www.unodc.org/e4j/ar/organized-crime/module-9/key-issues/witness-protection.html

كما تنطوي تكاليف برنامج حماية الشهود على تكاليف النقل والمساعدة المقدمة لهؤلاء الشهود، وكذلك إمكانية أنَّ الشهود المحميين من المجرمين قد يرتكبون جرائم جديدة بعد نقلهم. كما أنَّ هنالك مخاوف بشأن حماية الشهود من الرعايا الأجانب، ممَّا يقتضي التكلفة المالية على السلطات الوطنية وكذلك السلامة والمسؤولية المحلية.

- على صعيد متصل بالنقطة في أعلاه، وضمن ذات الفقرة (أ) البند (4) تجد هذه الورقة أنَّ **الهيئات الرقابية** موضوعة البحث تجابه صعوبات جمة في التطبيق الناجز لحزمة القوانين المعززة لآليات عملها، والمساهمة في ضمان **الوقاية من الفساد** على نحو مقبول، إذ تحتاج إلى الاهتمام العالي والقدرة على **بناء التحالفات** على أسس رصينة (كما في المرتسم في أدناه) تجسيداً لما

بات يعرف علمياً (**بمنهج البحث بالتشارك في البلدان والمجتمعات المأزومة**) وبالتأسيس على ما ورد في الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2024-2012/ الفقرة 6 من التحليل الإستراتيجي الخارجي، وأغلب ما ورد في التحليل الإستراتيجي للبيئة الداخلية.

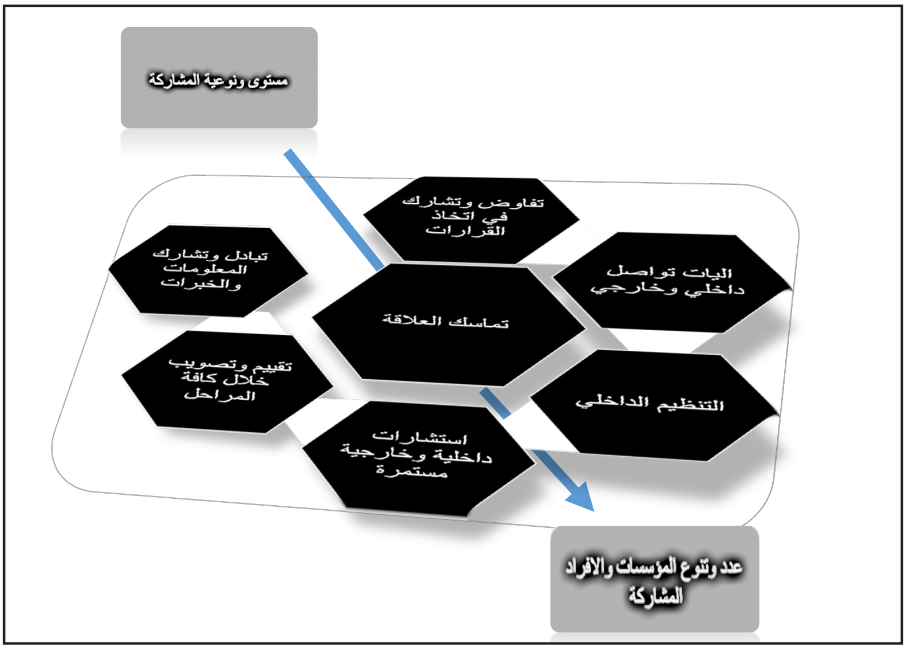

3. إنَّ المراجعة المتانية وملاحظات القارئ للمنهاج الوزاري للمادة (3 – محاور المنهاج) (الفقرة ثانياً البنود و2، و4، و6) تلزم الورقة بتسجيل الآراء الآتية:

- أمَّا البند (2) المتضمن إعادة النظر بالسياسة المتبعة في قطاع الاستثمار فلوحظ عدم وجود أية إشارة إلى ما يلزم الجهات المستثمرة بحوكمة نفسها (**حوكمة القطاع الخاص**)؛ ممَّا سيتسبَّب في خسارات جسيمية، إذ لخَّص السيد ناصر سعيدي الباحث في مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) آليات الحوكمة المنشودة في بضع نقط كما هو ظاهر في المرتسم في أدناه كجزء لا يتجزأ من إرساء قواعد الحكم الرشيد في الدولة[12]، ممَّا يحتاج إلى مزيدٍ من التدقيق، وإعادة النظر في حوكمة هذا القطاع الحيوي:

12. ناصر سعيدي: تعبئة القطاع الخاص العربي من أجل حوكمة الشركات (القاهرة: مركز المشروعات الدولية الخاصة) ص 1 – 8 .

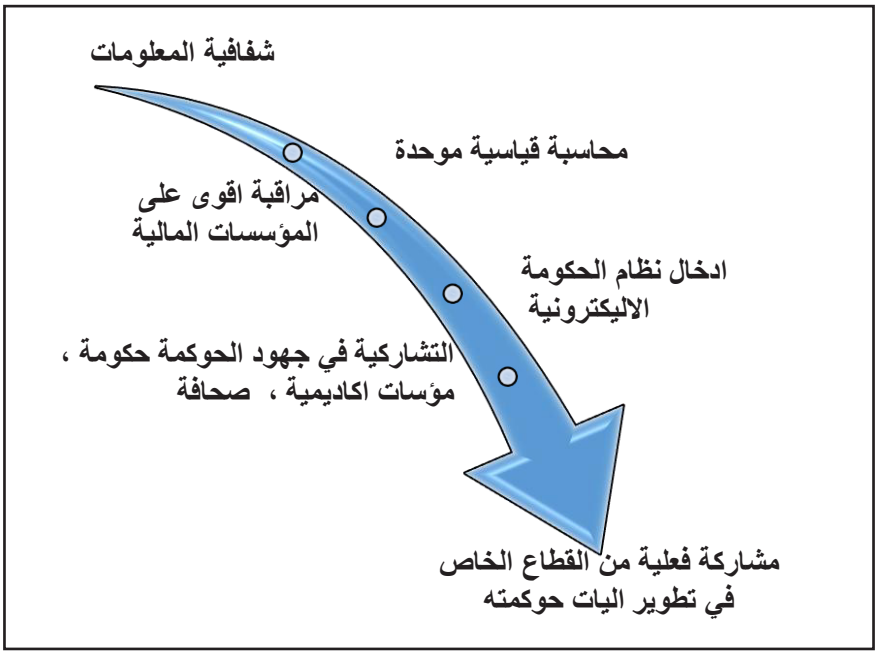

- في البند (4) وردت الاشارة الى توزيع 500 ألف قطعة سكنية لمستحقيها كمرحلة أولى للمدن المستحدثة، من دون أن يبيّن المنهاج طبيعة الاستحقاق، وما الآليات المتبعة في ذلك؟! ولم ترد الإشارة –في ظل جهود الحد من الفساد التي يتبناها المنهاج الوزاري– إلى الإجراءات التي ستتبعها الحكومة؛ لجبر ضرر شريحة واسعة من العراقيين (**من موظفي الدولة**، أو غير الموظفين) من الذين سلبت حصائلهم المادية في مشاريع الإسكان الوهمية (**وخصوصاً الحكومية منها**) حين نكلت وزارات الدولة بذلك بعد استيفائها لمبالغ طائلة من موظفيها، أو سائر الجمهور، **وباعت لهم الفضاء الوهمي** منذ سنوات عديدة، ممَّا يُعدُّ تراجعاً واضحاً في الأداء الحكومي الواجب التصحيح.
- أُشير في البند (6) إلى قانون تقاعد، وضمان العاملين في القطاع الخاص، وهي خطوة تستحق الإجلال إذا ما تمكَّنت الحكومة من تنفيذها، وتشريع القانون موضوع البحث، لما فيها من خدمة لكثير من الشرائح الاجتماعية، لا سيَّما عند توسيع نطاق الشمول لتغطي الفئات التي تعمل خارج نطاق مؤسسات القطاع الخاص المسجلة (**كالكسبة، وأصحاب سيارات**

الأجرة، والأسر المنتجة)، وجرى تنظيمهم نقابياً؛ لحصرهم والتأكُّد من ممارستهم لمهنهم؛ بما يضمن لكثير من الشرائح الاجتماعية العيش الكريم، ويبشرهم بضمان لمستقبلهم، بعيداً عن الاحتجاجات والاعتصامات للمطالبة بالالتحاق بالجهاز الوظيفي للدولة المترهِّل أصلاً، فضلاً عن الإسهام بترشيق الأعداد المشمولة برواتب الرعاية الاجتماعية بما يسمح بتحقق غايات أهداف التنمية المستدامة لمحاربة الفقر والجوع والبطالة.

4. أُشِيرَ ضمن المادة (3 –محاور المنهاج) الفقرة (ثالثاً) إلى إعمار المناطق المحررة، والانتهاء من ملف النزوح بعودتهم إلى مدنهم ضمن ثلاثة بنود تُعدُّ من أساسيات معالجة المشكلة؛ إلا أنَّ التجارب الدولية في معالجة العودة تقول بضرورة تأهيل أولئك الأفراد بالتزامن مع جهود إعادتهم ضمن برامج تعرف (بمشاريع تنمية المجتمعات المحلية في مناطق ما بعد النزاع) التي أنجزتها على سبيل المثال لا الحصر لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا/ أسكوا (UN - ESCWA).

وكان العراق أحد الدول المستهدفة من هذا البرنامج، وعمل كثير من خبرائها، والأكاديميين فيها على العمل مع الأمم المتحدة لتطويرها، كذلك جهود البنك الدولي في التعاون مع وزارة التخطيط عن طريق تجربة الصندوق الاجتماعي التي تصب في البوتقة نفسها؛ لتأهيل تلك المجتمعات التي عانت من الأزمات عبر برامج مدروسة تسمح بالاندماج والتكامل والتسامح وذات فائدة في مضمار التأهيل النفسي، وتنظيم الجهد الإعلامي، وتدريب الأفراد على الشروع بمشاريعهم الخاصة وَفْق أسلوب التنمية التشاركية كما أسلفنا الحديث في موضع سابق التي يحتاجها العراق للانتقال بمجتمعاته من حالتها التقليدية إلى حالة أخرى يمكن عن طريقها أستبدال الأنماط السائدة، والقائمة على الأعراف إلى أنماط مدنية تقوم على أساس التنظيم القانوني؛ للنهوض والتشارك في بناء دورات السياسات العامة الشاملة من الأسفل إلى الأعلى على العكس ممَّا درجت عليه السياسات العامة في البلاد منذ تأسيس الدولة الحديثة عام 1921 التي اعتمدت على البناء من الأعلى إلى الأسفل، وباتت تحتاج إلى التحديث واتباع الأساليب المعاصرة فيها.

5. في مضمار قطاع الإعمار والخدمات البلدية وما نصَّت علية الفقرة (6) من البرنامج الوزاري تؤشِّر هذه الورقة الملاحظات الثلاث الآتية:

- أُشِيرَ في البند (1) إلى ضرورة الاهتمام بمشروع **تحلية مياه البحر** الذي يُعدُّ فرصة مهمة للعراق؛ للتغلُّب على حالة الجفاف وحياة البشر فضلاً عن إنقاذ الثروة الحيوانية من النفوق والهلاك، لا

سيَّما في مناطق جنوب العراق المتضرر الأكبر من آثار التغيير المناخي الذي يتطلب كثيراً من الاحتياطات عند البحث عن الموارد البديلة؛ للتعويض في حال ندرة المياه.

لكن البند المذكور ورد خالياً من الإشارة للإجراءات التي ستتخذها الحكومة لمعالجة آثار المشروع على البيئة البحرية في ظل طغيان اللسان الملحي على المياه العذبة في شط العرب هذا من ناحية، ومن ناحية خرى أهمية دراسة التأثيرات على دول الجوار الجغرافي البحري؛ لتجنُّب الاحتكاك والخلاف في ظل بيئة مأزومة؛ لكَثْرة الخلافات حول قضايا المياه.

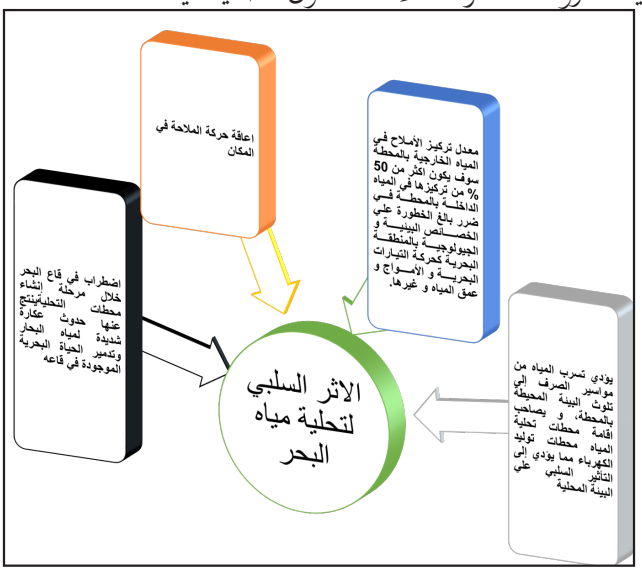

ويوضح المرتسم في أعلاه بعض الآثار السلبية التي ينبغي عدم غض الطرف عنها إذا ما سرنا قدماً في مضمار تحلية المياه[13]؛ لما في مثل هذه المشاريع من أضرار تؤثِّر على البيئة.

- وردت الإشارة في البندين (2 و3) إلى قضايا الصرف الصحي التي باتت تهدد حياة المواطن لا سيَّما في العاصمة بغداد التي تُعدُّ أكبر تجمُّع للسكان في البلاد، ويُتَخلَّص من نفاياتها بالتصريف إلى نهر دجلة الذي بات في ظل نقص التدفقات من دول المنبع المجاورة ملوثاً إلى حدٍّ كبير، ما يقتضي أن يُهْتَم **بمشاريع تصفية مياه الصرف الصحي** بدلاً عن شبكات

13.https://www.mosoah.com/references/ask-an-experts/damage-to-water-desalination-plants/

المجاري فقط **بعد أن بلغت نسبة التصاريف لمخلفات المجاري إلى مياه دجلة في العاصمة فقط مليونا و500 ألف متر مكعب ترمى كمخلَّفات سائلة من مصانع ومصاف ومحطات توليد كهرباء، ومستشفيات طبقاً لتصريح مسؤول شعبة الحد من مخاطر الكوارث في وزارة البيئة نهاية العام 2021** [14]. ممَّا ينذر بكارثة بيئية تهدد حياة الناس في العاصمة، وكل المدن الواقعة إلى الجنوب منها التي تنساب دجلة في أراضيها.

6. ضمن المادة (عاشراً) التي تهدف إلى تحسين القطاع الصناعي، وتبنّي منهج صنع في العراق يلاحظ القارئ بأنَّ ما وردت من بنود تحت هذه الفقرة لا تختلف كثيراً عمَّا ورد في برامج سابقة، ودعوات جاءت مع انخفاض قيمة سعر برميل النفط والحاجة إلى إيقاف الاستيراد ثم ما لبثت أن تلاشت بعد ارتفاع الأسعار. كما خلت هذه المادة المهمة من الإشارة إلى أهمية نقل التكنولوجيا إلى العراق والاستفادة من الشركات التي تمنح ما يعرف بحق الامتياز (Franchising) لا سيَّما في القطاعات الصناعية المهمة، أو الصناعات الغذائية، خصوصاً أنَّ للعراق تجارب سابقة ناجحة في هذا المجال كتجربة الشركة العامة للصناعات الميكانيكية مع شركة سكانيا السويدية وسافيم الفرنسية وإيكاروس الهنكارية لتصنيع الشاحنات والحافلات، وزيتور الجيكية لصناعة المكان والآلات الزراعية. وتعاون الشركة العامة للصناعات الجلدية مع شركة باتا ثم مع بالي العالمية لصناعة الأحذية، والزيوت النباتية لتصنيع معاجين تنظيف الأسنان بالتعاون مع يونيليفر العالمية، فضلاً عن تعاون معمل أدوية سامراء مع عديد من شركات الأدوية العالمية التي منها (MSD) الأميركية، وكذلك تعاون الصناعات الإليكترونية مع (NEC) اليابانية وأوليفيتي الإيطالية (Olivetti) في مجال الإليكترونيات والحاسبات الإليكترونية والطابعات، التي أسهمت منذ عهد بعيد في النهوض بالصناعة العراقية، ونقلها نقلة نوعية بات من المفيد إعادة النظر فيها لإعادة الصناعة إلى سابق عهدها بما يسمح بتوطين التكنولوجيا مجدداً.

7. أمَّا الملاحظة التي تبتغي هذه الورقة الإشارة إليها بصدد الفقرة (رابع عشر) الغنية ببنودها؛ للارتقاء بقطاع التربية والتعليم في البلاد، تكمن في ضرورة رفع مستوى المدخلات الطلابية إلى كليات التربية وكليات التربية الأساسية؛ لأنَّهم المادة الخام التي تتبلور المعرفة عندهم عقب تخرجهم من تلك المؤسسات الأكاديمية، فمنذ عقد السبعينيات من القرن المنصرم التي تخللتها سياسات القبول الخاص حتى اليوم باتت مدخلات كليات التربية والتربية الأساسية في تراجع

14.https://www.nasnews.com/view.php?cat=77072

لا يرتقي إلى مكانتها بعدها ركناً أساسياً من أركان أعمال الهدف (4) من أهداف التنمية المستدامة. فإذا كانت كليات المجموعة الطبية تقبل أصحاب المعدلات العالية من مخرجات المدارس الثانوية الذين يشملون بأحكام قوانين التدرج ويعينون مركزياً، فمن الأولى أن تأخذ دورة السياسات العامة في البلاد ومن يقوم عليها بنظر الاعتبار مساواة كليات التربية مع (المجموعة الطبية) في سياسات القبول (من حيث المعدلات) وفي سياسات التعيين (بعد التخرج)؛ لأنَّ هدف الصحة الثالث هو هدف التعليم الرابع نفسه من أهداف التنمية المستدامة 2015–2030، وفي حال وجود اختلالات في إحداهما سيؤثِّر تأثيراً مباشراً على الآخر، وقد قيل في الأثر: (فاصبر لدائك إن أهنت طبيبه.. واصبر لجهلك إن جفوت معلماً)؛ ممَّا يفسِّر العلاقة بين الهدفين، وأهمية ذلك على البناء التنموي للدولة.

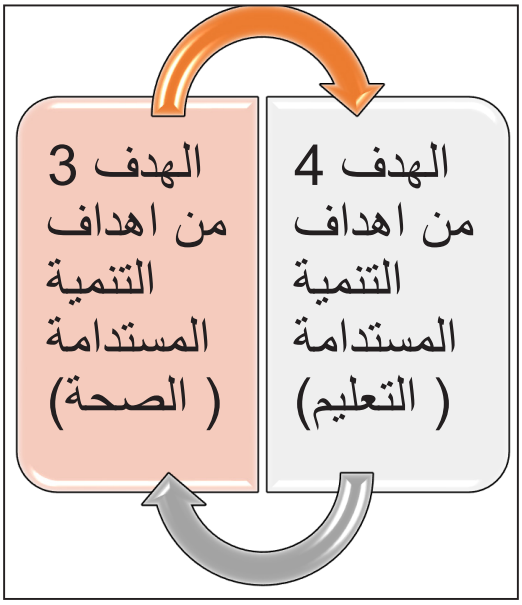

8. في مضمار حقوق الإنسان ضمن المادة (ثامن عشر) يحتاج التحول الديموقراطي في البلاد إلى ترجمة **إعلانات الحريات الأكاديمية إلى تشريعات لتكون من ضمن الحريات العامة**، إذ ما زالت الجامعات العراقية تفتقد إلى أي صورة من صور المجتمع المدني في أرواقها، لا سيَّما في الأوساط الطلابية التي تحتاج إلى فسحة؛ لرفع القدرات في مجال التفكير المستقل، والتحليل

النقدي بما يخدم الخطاب المدني الصحي[15]؛ ممّا يحتاج إلى دراسة وافية تسمح بإطلاق الحريات داخل الجامعة، يضاف على ذلك ضرورة الاهتمام **باستقلالية الجامعات**[16] في ضوء مقررات **إعلان (ليما) للحريات الأكاديمية لعام 1988** [17]، بعدّه واحداً من أهم ما توصَّل إليه الفكر الديموقراطي من مبادئ؛ لتنظيم الجامعات في مجتمع ديموقراطي حر يهدف إلى تحقيق الحكم الرشيد.

9. على صعيد المادة (تاسع عشر) من البرنامج والمتعلقة بالعلاقات الخارجية غابت الإشارة –في ظل البرنامج الوزاري ومساعيه لإرساء الحكم الرشيد الذي يتضمن التعاهد بين السلطات الثلاث (التشريعية، والتنفيذية، والقضائية)– إلى ما بات يعرف **بالدبلوماسية البرلمانية**[18] التي تعمل كرافعة ساندة لعمل الحكومة في مجال العلاقات الخارجية، ولما لها من أهمية في تدعيم **دورة السياسات العامة** التشاركية على أن تكون الجهود لتفعيل هذا النمط الدبلوماسي مقيدة بالقانون، وتهدف إلى خدمة مصلحة الوطن.

10. اما أخر الآراء فيتعلق بالفقرة (ثالث وعشرون) البند أولاً النقطة السادسة الخاصة بتشريع مجلس **الاتحاد** الذي يحتاج من وجهة نظر هذه الورقة إلى تشريع رصين تأخَّر لفترة ليست بالقصيرة؛ لما له من أهمية في تعادل كفة الميزان داخل السلطة التشريعية التي يأخذ دستورها بالنظام الاتحادي. وفي خضم ما أفرزته التجربة البرلمانية والتعددية الحزبية في البلاد من ثغرات في ظل قوانين للتنظيم الحزبي، والتنظيم الانتخابي تحتاج لكثير من المراجعة والتصويب، ويكون الرأي المتحقق لدى هذه الورقة في أن يُهتمَّ بمشروع القانون المنظم؛ لإنشاء مجلس الاتحاد بالآتي:

- يكون الترشيح والانتخاب على أساس فردي، وغير حزبي، ويكون من ضمن شروط الترشيح إسهامه الصريح بما يخدم التنمية المستدامة في البلاد.
- أن تكون العضوية في المجلس تطوعية محضة، من دون أية رواتب، أو بَدَلَات، أو توفير حمايات، ويقتصر الموضوع على التكفل بالإقامة، والضيافة، والنقل من محافظات الأعضاء وإليها.

15.https://tinyurl.com/2qcu26ag

16.انظر في ذلك: عماد الشيخ داود: الحريات الأكاديمية (عمان: الدار العثمانية ودار العلوم للنشر ، 2016).

17.https://tinyurl.com/2gq6w66a

18 انظر في ذلك: مداخلة عماد الشيخ داود حول البلوماسية البرلمانية في ندوة بيت الحكمة العراقي السياسة الخارجية العراقية على الرابط: http://www.baytalhikma.iq/News_Details.php?ID=743

- مدة العضوية هي أربعة أعوام، على أن يتبدَّل نصفهم كل عامين، وأن يكون العضو من غير الحاصلين على جنسية ثانية.
- لا تُمْنَح مقاعد إضافية على أساس الكوتا النسوية، أو الإثنية؛ لأنَّ الاستحقاقات موجودة في مجلس النواب.

الخاتمة:

عقب الانتهاء من كتابة عشرة آراء رئيسة مع عديدٍ من النقط الفرعية إزاء البرنامج الوزاري الذي ورد مفصَّلاً، وفيه عديد من المحاور التي من الممكن أن تُكْتَب عليها عشرات الآراء لمناقشة تفاصيله. لا بدَّ من الإشارة في خاتمة المطاف إلى أهمية أخذ الحكومة العتيدة بنظر الاعتبار الأسلوب السليم والعلمي؛ لبناء دورة ناجحة للسياسات العامة، وتحقيق التوزان بين القطاعات؛ لأنَّ إغفال تحليل المشكلات على نحو يعتمد المعرفة عالية المستوى، والاختيار السليم بين البدائل للحلول؛ سيجعل الريح تنفخ في الأشرعة بما لا يشتهي السفَّان، ولا السفن.